# العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر
## دراسة قياسية خلال الفترة 1965-2015

بن حدو آمنة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

**الملخص:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى إختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر. باستخدام بيانات سنوية للفترة 1965-2015، وهذا بالاعتماد على متجه الإنحدار الذاتي، وأظهرت وجود تأثير ايجابي من الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي.
**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، متجه الإنحدار الذاتي.

***Abstract*** :_This paper aims to test the relationship between public spending and economic growth in Algeria. Using annual data for the period 1965-2015, and this is based on the VAR, The study found that public spending has positive impact on the growth of GDP.
***Keywords*:** public expenditures, economic growth, VAR.

**مقدمة:**

أخذت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد حيزا كبيرا في الفكر الاقتصادي، حيث تزايد هذا الاهتمام خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 عن طريق تفعيل السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية متشبعين بأفكار اللورد مينارد كينز الذي نادى بتدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام لإعادة التوازن، وتعود أهمية هذا الاخير باعتباره الوسيلة الرئيسية التي تستخدمه الحكومة في رسم حدود نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهو يرتفع عندما يزداد تدخلها في النشاط الاقتصادي ويضيق بحالة العكس، إذ تلجأ اليه من أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العمومية. فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، ومن ثم المساهمة في عملية الرفع بمعدلات النمو الاقتصادي؛ حيث حظيت هذه المسألة اهتمام العديد من الاقتصاديين وهو ما أسفر عن ظهور العديد من النظريات المفسرة له، ولمعرفة حقيقة العلاقة التي تربط كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تم الاعتماد على فرضيتين أساسيتين؛ أولهما هي بما تعرف "قانون فاجنر" للعالم الاقتصادي **أدولف فاجنر** الذي رأى أن الزيادة في الدخل القومي ترفع الإنفاق العام، أما فيما يخص الفرضية الثانية هي للاقتصادي **جون مينارد كينز** الذي رأى أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى الرفع في الناتج الداخلي الخام وبالتالي ينعكس الأمر إيجابا على النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ماسبق تتجلى لنا طرح الإشكالية التالية:

ماهي طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1965 إلى 2015 ؟

وللإجابة على الإشكالية ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- الإنفاق العام يؤدي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.

- لا يوجد أثر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر.

**أهداف الدراسة:** الهدف من هذه الدراسة هو إظهار العلاقة التي تجمع كل من الإنفاق العام بشقيه مع النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى2015إذا ما وجه بالصورة الصحيحة نحو القطاعات الخالقة للقيمة المضافة، ومعرفة مَن أكثر مساهمة فيه هل هي نفقات التسيير أو نفقات التجهيز.

**منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهج التجريبي لإبراز العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وذلك بإستعمال أدوات الاقتصاد القياسي الممكنة، أين سنحاول إيجاد إتجاه هذه العلاقة بين المتغيرين في الجزائر؛ باستخدامك نموذج متجة الإنحدار الذاتي وبما فيها تقدير النمودج الموافق له.

**خلفية الدراسة:** هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بمختلف دول العالم، إلا أن نتائج هذه الأبحاث اختلفت بسبب اختلاف طريقة الإنفاق وعدم التشابه في الخصائص الاقتصادية لهذه الدول. ومن بين هذه الدراسات نجد:

* John and George **(2004)**، اهتما الباحثان في تحديد اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عن طريق السببية ل **Granger** في المدى القصير والطويل، بالنسبة لليونان للفترة الممتدة **(1960-1995)**،حيث تم استخدام التكامل المشترك و نموذج **VAR**. واستخلصا ى أن الاقتصاد اليوناني له سمة خاصة بحيث الناتج المحلي القومي يسبب في الإنفاق الحكومي وليس العكس وأتبث هذا عن طريق سببية **Granger** كما يساهم النمو الاقتصادي بآثار إيجابية على مستوى النفقات العامة بالمدى الطويل وهذا ما يدعم قانون فاجنر[1].

*Alexandru Minea **(2008)**، عمدت دراسته حول معرفة مدى تطور نظرية النمو بالتزامن مع تطور الإنفاق العام وهذا بناءا على مجموعة من النماذج النمو الكلاسيكية الجديدة، وبالتركيز على ايضا على نموذج بارو **(1990)**، وسعى لمعرفة أثار السياسة المالية بالمدى الطويل، وهذا من خلال التركيز على الإنفاق الانتاجي والاستهلاكي. كما خلص الباحث إلى أن الإنفاق الإنتاجي له أثار إيجابية على المدى الطويل أكثر من الإنفاق الاستهلاكي، كما يسمح بتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بالمدى البعيد أي هناك علاقة طردية تجمع كلا المتغيرين[2] .

*Mwafaq M. Dandan**(2011)**، قام الباحث بتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالأردن خلال الفترة **(1990-2006)**، وهذا باعتماد على مجموعة من متغيرات: إجمالي الناتج المحلي ، النفقات المتكررة، النفقات الإستثمارية. وما استخلصه هو أن الإنفاق الحكومي على المستوى الكلي له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوافق مع نظرية الكينزية[3].

*Hosain Al-Zeuod **(2013)**، تمحورت دراسته إلى إختبار فيما إذا كان هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة **(1990- 2011)**، أو العكس باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وإختبار (جرانجر) للسببية، بين التحليل أن الإنفاق الحكومي يسبب الناتج المحلي

الإجمالي في الفترة القصيرة والطويلة، وهذا يثبت الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتفق مع المدرسة (الكنزية)[4].

*ليلية غضابنة **(2015)**، سعت دراستها لمعرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة **(1990-2012)**، وأيضا لاختبار صحة فرضية قانون فاجنر على حالة الاقتصاد الجزائري. حيث تم تقدير نموذج نظري لدالة الإنتاج الكلية النيوكلاسيكية، واستخدام التكامل المشترك و نموذج **VECM** بالإضافة إلى إختبار سببية غرانجر، ومن النتائج التي خلصت لها وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي في الجزائر، مما سمح لها بتقدير متجه تصحيح الخطأ كما أظهرت نتائج إختبار السببية لغرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد من الإنفاق الحكومي الإجمالي نحو الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم فرضية النظرية الكينزية[5].

**I. الإطار النظري للدراسة:** سيتم التطرق بهذا القسم الى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالانفاق العام والنمو الاقتصادي

**1 عموميات حول الإنفاق العام**

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت.

❖ مفهوم الإنفاق العام: هي إستخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفق لهذا التعريف يمكن إعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاثة[6]:

- ✓ مبلغ نقدي؛
- ✓ يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- ✓ الغرض منه تحقيق نفع عام.

كما يعرف الإنفاق العام على أنه جميع النفقات التي تتكبدها الدولة أو الحكومة المحلية لبلد ما في إدارة الرعاية الإجتماعية بغية تحقيق المنفعة العامة وكذلك قصد تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد[7].

❖ قواعد الإنفاق العام: هناك مجموعة من الضوابط التي تحكم الإنفاق العام أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة وهذه القواعد هي التالية[8]:

أ- قاعدة المنفعة القصوى : ويعنى بها أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.

ب- قاعدة الاقتصاد والتدبير: تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق، فيما لا مبرر له ولا نفع له، وكذلك الإبتعاد عن الشح والتقتير، فيما إذا كانت هنالك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير.

ج- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية: وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الإرتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك بموافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود إختصاصها الزماني والمكاني، وخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة للإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة .

❖ محددات الإنفاق العام: ويعنى بها تلك العوامل التي توثر في حجم الإنفاق العام وهي:

أ- مدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة: وهي مسألة مرتبطة بمدى قدرة المجتمع على تحمل عبء الإنفاق العام، ومن طبيعي أن يتحدد حجم الإنفاق العام بمدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة سواءا الإيرادات العادية أو الغير العادية[9].

ب- النشاط الاقتصادي: كلما زاد النشاط الاقتصادي تزيد النفقات العامة، لأن زيادة العمل وإنتاج والاستثمار تزيد من الدخول والإنفاق وبالتالي يزيد المستوى المعيشي للأفراد، وهذا يعني زيادة في النفقات العامة التي يجب أن تلبي الحاجات العامة المتزايدة.

ج- قيمة النقود: إذا استطاعت الدولة أن تحافظ على قيمة النقود أدى ذلك إلى إثبات الإنفاق العام، وقد مر معنا كيف أن قيمة النقود تؤثر على الإنفاق العام. أما إذا انخفضت قيمة النقود فإن النفقات العامة سوف ترتفع[10].

**2 - عموميات حول النمو الاقتصادي**

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة وطرق قياسه.

❖ مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف على أنه إرتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الإرتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية[11].

❖ مقاييس النمو الاقتصادي: بشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق ب [12]:

أ- معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الإسمي أو الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر.

ب- المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذألك الجوانب التعليمية والثقافية لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة بيت ثلاثية: الغذاء، الصحة، التعليم، وبين معدلات والناتج القومي، أي نمو الاقتصادي في المجتمع.

ج- المعايير الهيكلية: مع ما حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي ثم سعيها إلى إتباع استراتيجيات تعتمد على الصناعة كإحلال الواردات والتصنيع بغرض التصدير ( وهي التي كانت في الغالب مجتمعات زراعية) توجه دول العالم إلى الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات حتى أضحت إيراداته أكبر من إيرادات الصناعة، كل ذلك أحدث تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على السواء، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة وأثر ذلك في: هيكل صادراتها وواردتها، فرص العمل المختلفة فيها، توزيع سكانها من الحضر والريف، هذه المتغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة نمو بلد أخر فاستخدمت: الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

## II. دراسة وصفية تحليلية الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

سوف يتم عرض بهذا الجزء تحليل تطور كل من الإنفاق العام بشقيه ( نفقات التسيير والتجهيز)، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 2015.

1-تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1965- 2015): شهد حجم الإنفاق العام بالجزائر ارتفاعا من سنة إلى أخرى، إلا أن نسبة هذا الإرتفاع تختلف حسب الظروف الإقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم(01): تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من (1965- 2015)

الوحدة : بالمليون دج

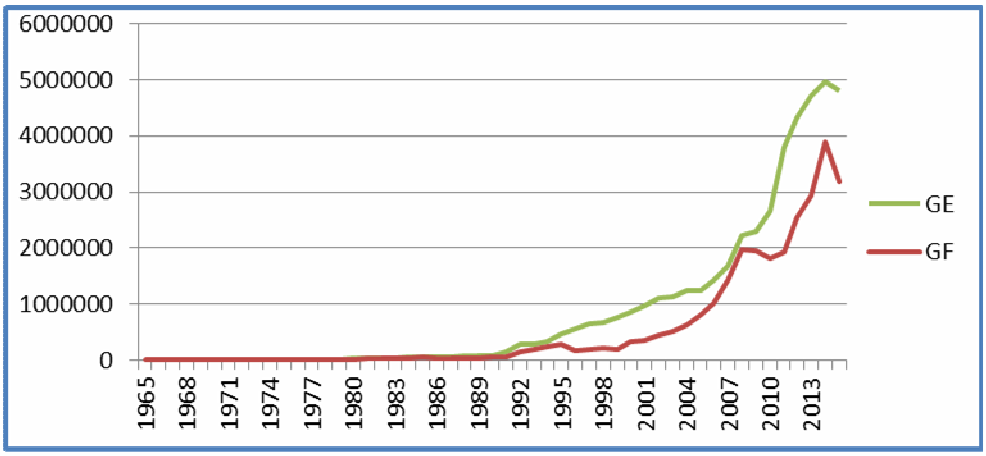


**المصدر:** تم اعداده بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، والأمانة العامة للحكومة.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن خلال فترة الستينات وخاصة من 1965 إلى 1969 كان الإنفاق يتزايد بوتيرة ضعيفة جدا، وهذا بسبب الأوضاع المزرية التي كانت تعيشها الجزائر بتلك الفترة، حيث بلغ متوسط إجمالي الإنفاق ب 43.35 مليار دج وقدرت نسبة متوسط نفقات التسيير 74.45 % من إجمالي النفقات في حين بلغ متوسط نسبة نفقات التجهيز 25.54 % من إجمالي النفقات، وترجع حقيقة إرتفاع نسبة نفقات التسيير عن نفقات التجهيز إلى الدور التي كانت تلعبه الدولة في عملية تسيير النشاط الاقتصادي أي أن القرار الاقتصادي كان قرار إداري، وأيضا لم تدخل الدولة في مشاريع استثمارية كبرى بسبب ضعف الموارد المالية . وأما بفترة السبعينات الممتدة من 1970 إلى 1979 حاولت الجزائر القيام بمجموعة من البرامج التي عرفت بالمخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني فخصصت أغلفة مالية معتبرة، وهذا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية بالبلد حيت قدر متوسط إجمالي الإنفاق بهذه الفترة 172 مليار دج أي بزيادة حوالي 129 مليار دج عن الفترة السابقة، وإرتفعت بذلك نفقات التجهيز حيث قدر متوسط هذه الزيادة ب 34.63% وهذا بسبب إنشاء صناعات جديدة تخص قطاع المحروقات. وفيما يخص فترة الثمانينات من1980إلى غاية 1989 شهد إجمالي الإنفاق نموا متوسط خاصة من سنة 1980 إلى 1985 حيث إرتفع مستواه بهذه الفترة 433 مليار دج وهذه الإعتمادات المالية كانت موجه لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعيين الصناعي والزراعي والذي جاء من أجل استثمارات إنتاجية وعرف بالمخطط الخماسي الأول، وعلى أثر ذلك إرتفع متوسط نفقات التجهيز إلى 44.23% أما فيما يتعلق بالفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 إنخفض متوسط إجمالي الإنفاق بسبب تدهور أسعار النفط ب 1986 وبالتالي نقص مردودية الخزينة العمومية، إضافة إلى ذلك الأزمة السياسية بسنة 1988، فتأزم الأوضاع الاقتصادية جعل من الجزائر أن تتخذ إجراءات لتخفيض مستوى الإنفاق وعدم إكمال مخطط الخماسي الثاني، وكنتيجة لذلك قامت أيضا بتغيير نمط اقتصادها والتوجه نحو اقتصاد السوق بحيث نجدها بتلك الفترة قد تبنت مجموعة من الإصلاحات إلا أن هذه الأخيرة قد فشلت بسبب نقص التمويل لتنفيدها، لهذا لجأت إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وخلال سنوات التسعينات عرف الإنفاق العام إنتعاشا من جديد وتزايد بوتيرة أسرع من قبل ويرجع ذلك لإنتعاش الخزينة العمومية بسبب زيادة عائدات الجباية البترولية، بحيث بلغ متوسط مستوى الإنفاق العام ب 597 مليار دج، وقدرت نفقات التسيير 388 مليار دج أي بنسبة تقدر ب 69.36% من إجمالي الإنفاق، أما نفقات التجهيز قد إنخفضت وبلغت209 مليار دج أي بنسبة تقدر 30.63 % من إجمالي الإنفاق، وهذا الإنخفاض بسبب الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وأيضا وقف بعض الأشغال العمومية الكبرى. ومع مطلع 2000 إلى غاية 2015 شهدت إجمالي النفقات العامة نموا متسارعا ويرجع ذلك للبحبوحة المالية التي عشتها الجزائر بهذه الفترة كنتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية؛ فابتداءا من سنة 2000 إلى غاية 2004 إرتفع متوسط إجمالي النفقات إلى 1515 مليار دج مما أدى إلى حدوث زيادة تقدر ب 0.86% بالنفقات التجهيز، وانخفاض

في نفقات التسيير ب 3.94% مقارنة بالفترة السابقة، وهذا في إطار الإنفاق على برامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية تحت مخططات الإنعاش الاقتصادي، لتواصل نموها ب2005 و2006 وتبلغ اجمالي النفقات 2052 و 2453 مليار دج على التوالي، ويعود سبب ذلك في إرتفاع أسعار النفط، ولتعاود الإنخفاض ب 2007 وتبلغ 3108 مليار دج بسبب الأزمة العالمية، لترتفع من جديد ب 2008 وتبلغ 4191 مليار دج أي بزيادة ما يقارب 1082 مليار دج مقارنة مع سنة 2007 ويرجع سبب ذلك في إرتفاع أسعار النفط مما ساهم في رفع نفقات التسيير إلى 52,91 % على خلفية إقدام الدولة على رفع الأجور وإهتمامها بالقطاع الصحة والتعليم والدفاع، لتحتل هذا النوع من النفقات حصة الأسد بالجزائر. وبحلول سنة 2012 خصصت الدولة أغلفة مالية معتبرة لتجسيد مشاريع متعلقة بالبنى التحتية فبلغت بذلك إجمالي النفقات 6879 مليار دج، لتستمر في تزايدها ب 2013 و2014 وتقدر ب 7656 و8858 مليار دج على الترتيب وتنخفض بسنة 2015 بسبب نقص مداخيل المحروقات وتدهور أسعار النفط إلى 7984مليار دج.

2- تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1965- 2015): يعتبر معدل النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي وقد تم قياسه في هذه الدراسة بإجمالي الناتج المحلي والشكل الموالي يوضح مراحل تطوره بالجزائر

الشكل رقم (02 ): تطور نسبة إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين (1965- 2015)

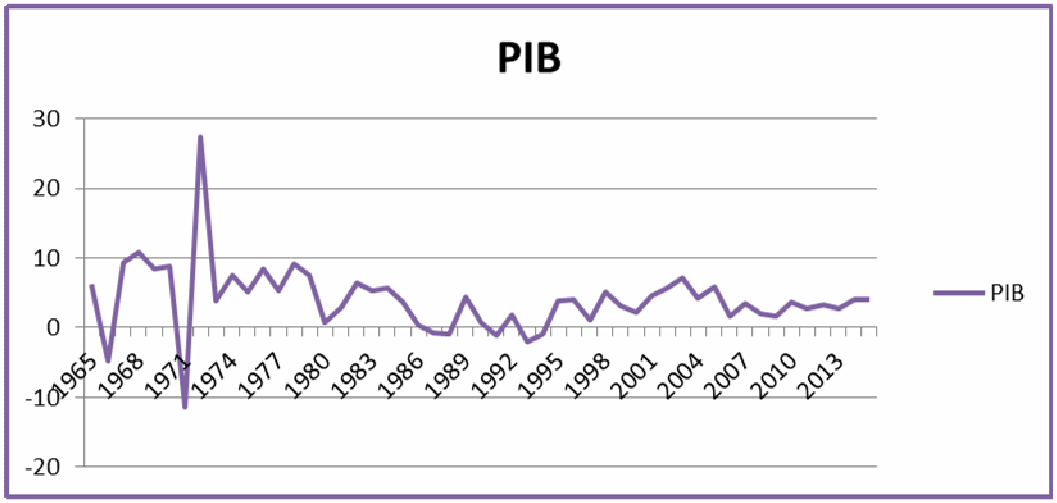


**المصدر:** تم اعداده بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، والأمانة العامة للحكومة.

من خلال الشكل يتضح لنا أن معدل إجمالي الناتج المحلي مر بعدة مراحل فسنة 1965و 1966 كان منخفض جدا لأن الجزائر كانت حديثة الاستقلال، أما ب 1968 شهد نموا يقدر ب 10.8% بسبب تبني الجزائر سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة وكذلك نمو مستمر ومتسارع عبر الزمن، ليشهد انخفاضا من جديد حيث بلغ ب 1971 نسبة 11.33-%، ليشهد تقلبات حادة لباقي سنوات السبعينات فبهذه الفترة تم الإهتمام بالصناعة وإهمال الزراعة لهذا قلت مساهمتها في الإنتاج الوطني. ومن 1980- 1984 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول الذي

ميزه ارتفاع الإعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي هذ ماادى إلى ارتفاعه بمتوسط 3.89%، وبسنة 1986 انخفضت نسبته إلى 0.4% وهذا راجع للأزمة النفطية التي أثرت على النشاط الاقتصادي، ليواصل إنخفاضه ب 1987و 1988، هذا ما جعل الجزائر تتبني برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مس مختلف نواحي السياسة الاقتصادية الكلية، للانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ليعرف تحسنا سنة1989 بلغ 4.4 % وهذا راجع إلى الزيادة في الإنتاج الفلاحي والمحروقات. أما الفترة 1990 و1991 فقد شهدت إنخفاضا قدر ب 0.8 و 1.2- % على التوالي، فعمدت الجزائر إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، وسنة 1992 قدرت ب 1.8% فبالرغم من الإصلاحات إلا أنه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي نتيجة لغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية، وسنة 1993 بلغ 2.1- % وذلك راجع إلى سياسة التشدد المالي التي قامت بها السلطات مما أثر على التطورات النقدية نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وإنهيار أسعار النفط، ليواصل إنخفاضه إلى غاية 1997، لهذا تم وضع بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيف قيمة الدينار باستجابة لتحويل إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق الإنتعاش الاقتصادي سنة 1996. وبسنة 1998 تمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي ووصل إلى 5.1 %. تميزت الفترة من 2001 إلى 2004 بتحقيق مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري وهذا راجع لإرتفاع الأسعار المحروقات حيث قد سمح هذا الإنفراج المالي إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز على التوسع في الإنفاق العام؛ ومنه قيام الجزائر بمخطط دعم الانتعاش الاقتصادي الذي جاء من أجل تعزيز المصلحة العامة ودعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والزراعية، وأيضا تحسين المستوى المعيشي. وخلال سنة 2007 إلى 2009 شهد انخفاضا متتاليا قدر ب 3.4 %، 2%و1.6%ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة إنخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007، أما الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 بلغ متوسطها 3.32% ،حيث تميزت بنمو بطيء نسبيا وسبب قيام الجزائر ببرنامج الانتعاش الخماسي ، كما شهد النمو الاقتصادي سنة 2015 كذلك نمو بطيء ب 4.1 بالمائة، وذلك بسبب إنخفاض المحروقات لأقصى قيمة حيث بلغ سعر البرميل من النفط إلى أقل من 40 دولار أمريكي.

**IV . دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:**

تم قياس النمو الاقتصادي بإجمالي الناتج المحلي، حيث تم الحصول على البيانات من البنك الدولي للجزائر للفترة الممتدة من (1965-2014)، أما سنة 2015 تم الحصول عليها من قبل **perspective monde**؛ أما بالنسبة للإنفاق العام بشقيه تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات للفترة الممتدة من (1965- 2011)، أما الفترة الممتدة من 2012- 2015 كانت من

الأمانة العامة للحكومة– الجريدة الرسمية – **(SGG- Algérie)**، كما استخدمنا قيم المتغيرات في شكل لوغاريتم قصد تقليص تباين السلاسل الزمنية.

عرض المتغيرات: لقد تم الإعتماد على المتغيرات التالية:

**LPIB**: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي.

**LGE**: لوغاريتم نفقات التسيير.

**LGF**: لوغاريتم نفقات التجهيز.

**1– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**

بعد إجراء إختبارات الإستقرارية تبين لنا أن كل من السلاسل **LPIB** و**LGE** و**LGF** لم تكن مستقرة عند المستوى، لتصبح مستقرة عند حساب الفرق الأول **DLPIB** و**DLGE** و**DLGF** .

*إستنتاج:

السلسلة **DLPIB** مستقرة ومنه السلسلة **LPIB** متكاملة من الدرجة الأولى، أي **LPIB** ⇐**I(1)**

السلسلة **DLGE** مستقرة ومنه السلسلة **LGE** متكاملة من الدرجة الأولى، أي **LGE** ⇐**I(1)**

السلسلة **DLGF** مستقرة ومنه السلسلة **LGF** متكاملة من الدرجة الأولى، أي **LGE** ⇐**I(1)**

**2–تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتي**

عند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ل LPIB وLGE وLGF نستخلص أنهم متكاملين من الدرجة الاولى I(1)، فلذلك سنلجأ إلى إختبار التكامل المتزامن Johansen من أجل معرفة العلاقة التي تجمع بين هذه المتغيرات.

أولا: إختبار علاقة التكامل المتزامن وفق طريقة Johansen –Juseluis

قبل القيام باختبار التكامل المتزامن نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: معيار **AKAIK**، **SCHWARZ**، أكدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 4.

الجدول رقم (01): نتائج إختبار التكامل المتزامن وفق طريقة Johanse–Juseluis

| | القيمة الحرجة عند مستوى 5% | Trace Stat | القيمة الحرجة عند مستوى 5% | Max-Eign Stat |
|---|---|---|---|---|
| الفرضية i | 29.979 | 15.840 | 21.131 | 11.670 |

**المصدر**: أعد بالاعتماد على برنامج **Eviews08**

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القيمة الكامنة العظمى (**Max-Eign**)، أقل من قيمتها الحرجة عند مستوى 5%؛ وقيمة إختبار الأثر (**Trace Stat**)، أقل من قيمتها الحرجة عند مستوى 5 %؛ وبالتالي نستنتج أنه لا يوجد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات الثلاث، فعليه يمكن تطبيق نموذج متجه الإنحدار الذاتي **VAR** عند التقدير.

**ثانيا : تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR**

يمكن تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتي بين كل من اجمالي الناتج المحلي و نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا على خلفية غياب علاقة التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات .

1- معادلة إجمالي الناتج المحلي:

$$\mathbf{DLPIB} = 0.0610 - 0.192\ \mathbf{DLPIB(-1)} - 0.143\ \mathbf{DLGE(-1)} + 0.098\ \mathbf{DLGF(-1)}$$

من خلال المعادلة نجد أن هناك علاقة عكسية تربط إجمالي الناتج المحلي مع قيمته المؤخرة لسنة واحدة، اذ أن تراجع إجمالي الناتج المحلي للسنة الماضية ب 1 بالمائة ينجم عنه إرتفاع إجمالي الناتج المحلي للسنة الحالية ب 0.192، إضافة إلى ذلك تربطه علاقة سلبية مع نفقات التسيير المؤخرة لسنة واحدة، وتجمعه علاقة طردية مع نفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة.

2- معادلة نفقات التسيير:

$$\mathbf{DLGE} = 0.143 - 0.326\ \mathbf{DLPIB(-1)} + 0.227\ \mathbf{DLGE(-1)} - 0.083\ \mathbf{DLGF(-1)}$$

يتبين لنا من المعادلة أن هناك علاقة عكسية تربط كل من نفقات التسيير مع كل من إجمالي الناتج المحلي المؤخر لسنة واحدة ونفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة، وعلاقة طردية مع قيمتها السابقة، كلما ارتفعت نفقات التسيير المؤخرة للسنة واحدة ب 1 بالمائة يؤدي إلى إرتفاع نفقات التسيير للسنة الحالية ب 0.227.

3- معادلة نفقات التجهيز:

$$\mathbf{DLGF} = 0.079 - 0.434\ \mathbf{DLPIB(-1)} + 0.514\ \mathbf{DLGE(-1)} - 0.049\ \mathbf{DLGF(-1)}$$

يتضح لنا من المعادلة أن هناك العلاقة الطردية تجمع بين إجمالي الناتج المحلي المؤخر لسنة واحدة ونفقات التسيير المبطأة لسنة واحدة مع نفقات التجهيز للسنة الحالية، والعلاقة العكسية التي تربط كل من نفقات التجهيز مع قيمتها السابقة، حيث اذا تراجعت نفقات التجهيز المبطاة لسنة واحدة ب 1 بالمائة ترتفع بذلك نفقات التجهيز للسنة الحالية ب 0.049 بالمائة.

**ثالثا : دراسة صلاحية نموذج متجه الإنحدار الذاتي**

بعد ما تطرقنا لنموذج متجه الإنحدار الذاتي **VAR**، لابد من إختبار صلاحيته كما يلي:

1- دراسة إستقرارية نموذج متجه الإنحدار الذاتي **VAR**

الجدول رقم (02): نتائج اختبار إستقرارية نموذج متجه الإنحدار الذاتي

| Root | Modulus |
|---|---|
| -0.400541 | -0.400541 |
| 0.192562-0.157691i | 0.192562-0.157691i |
| 0.192562+0.157691i | 0.192562+0.157691i |

**المصدر**: أعد بالاعتماد على برنامج **Eviews08**

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن جميع الجذور أقل من 1، أي أنها تقع داخل الدئرة الأحادية ، فمنه نموذج متجه الإنحدار الذاتي **VAR** مستقر.

2- الدراسة الديناميكية لنموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR

سنتطرق إلى دراسة السببية بين المتغيرات التي من شأنها أن تسمح لنا بتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية، إضافة إلى ذلك سنعرض دوال الإستجابة .

أولا: دراسة السببية

بناءا على طريقة جرانجر **Granger** سنقوم بتحديد العلاقة، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (03): نتائج إختبار السببية ل Granger

| الرقم | فرضية العدم | إحصائية فيشر **Fstat** | القيمةالاحتمالية **Prob** |
|---|---|---|---|
| 01 | **LGE** لا يسبب **LPIB** | 0.744 | 0.483 |
| 02 | **LPIB** لا يسبب**LGE** | 0.111 | 0.895 |
| 03 | **LGF** لا يسبب**LPIB** | 4.733 | 0.016 |
| 04 | **LPIB** لا يسبب**LGF** | 1.056 | 0.945 |
| 05 | **LGE** لا يسبب**LGF** | 1.074 | 0.356 |
| 06 | **LGF** لا يسبب**LGE** | 3.890 | 0.027 |

**المصدر**: أعد بالاعتماد على برنامج **Eviews08**

من الجدول أعلاه نقبل الفرضية الأولى، الثانية، الرابعة والخامسة أي أن نفقات التسيير لا تسبب في اجمالي الناتج المحلي وهو بدوره لا يسبب فيها، ونرفض باقي الفرضيات، أي نستنتج من خلال دراسة السببية أن نفقات التسيير تؤثر في نفقات التجهيز وهذه الأخيرة تؤثر على إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: تحليل دوال الإستجابة الدفعية (الصدمات)

نستخلص عموما أن كل متغيرات الدراسة تستجيب بصفة قوية لمختلف الصدمات المطبقة، ومنه يمكن القول أن نفقات التسيير والتجهيز بالزيادة أو بالنقصان تؤثر على إجمالي الناتج المحلي، كما أن

عند إحداث صدمة بهذا الأخير نجده يؤثر عليهما، لهذا نجد دوال الإستجابة وسيلة تميز نماذج الإنحدار الذاتي وتكشف عن العلاقات الموجودة بين المتغيرات وهذا ما يبينه الشكل.( الملحق رقم 1).

ثالثا: تحليل تجزئة التباين (خطأ التنبؤ)

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ، أو تحديد نسبة التباين الذي يسببها متغير ما في نفسه أو في المتغيرات الأخرى، إذ يمكن الإلمام بأهم النتائج المتوصل إليها من خلال (الملحق رقم 02).

يوضح جدول نتائج مكونات التباين للناتج الداخلي الخام أن المكون الوحيد في المدى القصير هو الناتج الداخلي الخام نفسه حيث يمثل نسبة 100%، بينما تنخفض هذه النسبة في المدى الطويل بصفة معتبرة حتى تصل إلى 91.17% في السنة العاشرة، حيث تصبح نفقات التسيير تمثل نسبة 3.12% من الناتج الداخلي الخام وذلك في المدى الطويل، وتشير هذه النسبة إلى قوة تفسير لإنفاق الحكومي للناتج الداخلي الخام في الجزائر في المدى الطويل، ولكنه يبقى ضعيفا في المدى القصير حيث كان 0% في السنة الأولى ليرتفع إلى 3.12% في السنة السادسة ويبقى ثابت بعدها، كما نلاحظ مساهمة نفقات التجهيز ب 5.69 بالمائة في فترة التنبؤ للسنة العاشرة في المدى الطويل.

تباين خطأ التنبؤ لنفقات التسيير يبلغ 89.66 بالمائة عن قيمتها السابقة في المدى القصير أي فترة تنبؤ واحدة بالمستقبل، بحيث تساهم نفقات التجهيز في تفسير ما نسبته 2.02 بالمائة من تباين خطأ التنبؤ نفقات التسيير، كما تبلغ مساهمة اجمالي الناتج المحلي ب 8.30 بالمائة في تفسير تباين خطأ التنبؤ لنفقات التسيير، فعليه نجد ان نفقات التسيير تتأثر عند إحداث صدمة اجمالي الناتج المحلي يؤثر بشكل أكبر إحداثها في نفقات التجهيز.

تباين خطأ التنبؤ نفقات التجهيز يقدر ب 83.42 بالمائة عن قيمتها السابقة في المدى القصير أي فترة تنبؤ واحدة بالمستقبل، بحيث يساهم اجمالي الناتج المحلي في تفسير ما نسبته 4.71 بالمائة من تباين خطأ التنبؤ لنفقات التجهيز، في حين تساهم نفقات التسيير ب 11.85 بالمائة من تباين خطأ التنبؤ لنفقات التجهيز، أي عند إحداث صدمة بالأجل الطويل في نفقات التجهيز تتأثر بشكل أكبر بنفقات التسيير من احداثها اجمالي الناتج المحل

**خاتمة:** سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى معرفة طبيعة العلاقة التي تربط الإنفاق العام بشقيه مع النمو الاقتصادي الممثل بإجمالي الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 2015، ولإبراز هذه العلاقة تطلب منا تتبع تطور المتغيرات خلال نفس فترة الدراسة، والإعتماد على الأدوات القياسية، قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيتين وفيما يخص النتائج يتم عرضها كما يلي:

بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة **(ADF, PP,KPSS)**، احتواء جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة، ما استدعى الأمر إلى حساب الفرق الأول لكل السلاسل الزمنية؛

كما بينت نتائج اختبار **(Johansen-juseluis)** عن غياب علاقة التكامل المتزامن بين إجمالي الناتج المحلي ونفقات التسيير والتجهيز، وبالتالي يصبح نموذج تصحيح الخطأ غير صالح في هذه الحالة، لذلك قد تطلب الأمر منا القيام بتطبيق تقنية متجه الإنحدار الذاتي **(VAR)**؛

ووجود علاقة سببية أحادية الإتجاه من نفقات التسيير إلى نفقات التجهيز وهذه الأخيرة تسبب في إجمالي الناتج المحلي، أي نستخلص أن إجمالي الإنفاق العام يسبب إجمالي الناتج المحلي؛

كما أظهرت دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين التأثير الإيجابي الذي شهدته نفقات التسيير والتجهيز عند إحداث صدمة في إجمالي الناتج المحلي.

وفيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن الإنفاق العام يؤدي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر ، فقد تم التوصل إلى إثبات صحة هذه الفرضية، ونرفض الفرضية الثانية المتعلقة لا يوجد أثر للإنفاق العام على النمو الإقتصادي بالجزائر. بمعنى أن هذه الدراسة تدعم الطرح الكينيزي أي الإنفاق العام هو الذي يؤثر في إجمالي الناتج المحلي، بإعتباره أحد أهم مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتوصي هذه الدراسة على الجزائر أن تولي أهمية أكبر لسياسة ترشيد النفقات والتوجه نحو المشاريع التي تخلق الثروة والقيمة المضافة للبلد، والتوجه نحو سياسة التنويع الإقتصادي، بالإضافة إلى العمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل الخزينة العمومية على غرار الجباية البترولية باعتبار النفط من الموارد الناضبة الآيلة للزوال على خلفية اعتبار أن أسعار النفط هي المحدد الرئيسي في عملية الإنفاق بالجزائر.

**<u>الاحالات والهوامش:</u>**

[1]John Loizides and George Vamvoukas, "**Government expenditure and economic growth: Evidence from trivariate causality testing"**. Athens University of Economics and Business, Greece, 2004.

[2]Alexandru Minea, **the role of public spending in the growth theory evolution, Faculty of Law**, Economics and Management, Rue de Blois, France, 2008.

[3]Mwafaq M. Dandan, **Government expenditure and economic growth in Jordan.** International Conference on Economics and Finance Research, IPEDR vol.4, ALJouf University, 2011

[4]Hosain Al-Zeuod**, The Causal Relationship between Government Expenditures and Economic Growth: Evidence form Jordan**. Al-al Bayt University, Al-Manara Volume 19, No. 4 , 2013

[5]ليلية غضابنة، "**العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2012)**". المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، جامعة الأردن، العدد الأول 2015.

[6]محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة". ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2005، ص65.

[7]Rohit Jain, **<u>"public finance and international trade</u>"**. published by Educationnal publishers Vimla, India ,2009, p22.

[8] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، "**<u>المالية العامة</u>**". دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص: 51- 53.

[9]عبد المطلب عبد الحميد، "**<u>اقتصاديات المالية العامة</u>** ". الدار الجامعية، جامعة 2 أكتوبر، القاهرة، 2005، ص ص: 217- 218.

[10]طارق الحاج، "**<u>المالية العامة</u>**". دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص.141.

[11]دومينيك سالفاتور، يوجين ديوليو، ترجمة فؤاد صالح، "**مبادئ الاقتصاد**". مقررات الجامعية شوم للنشر والتوزيع، لبنان، بدون سنة نشر، ص.288
[12]سماعيل محمد بن قانة، "**إقتصاد التنمية**". دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص. 247
- http://www.ons.dz.
- http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm .
- http://perspective.usherbrooke.ca/bilan
- http://donnees.banquemondiale.org

## الملاحق

الملحق رقم (01): الأشكال البيانية للصدمات العشوائية بالنسبة للنموذج VAR

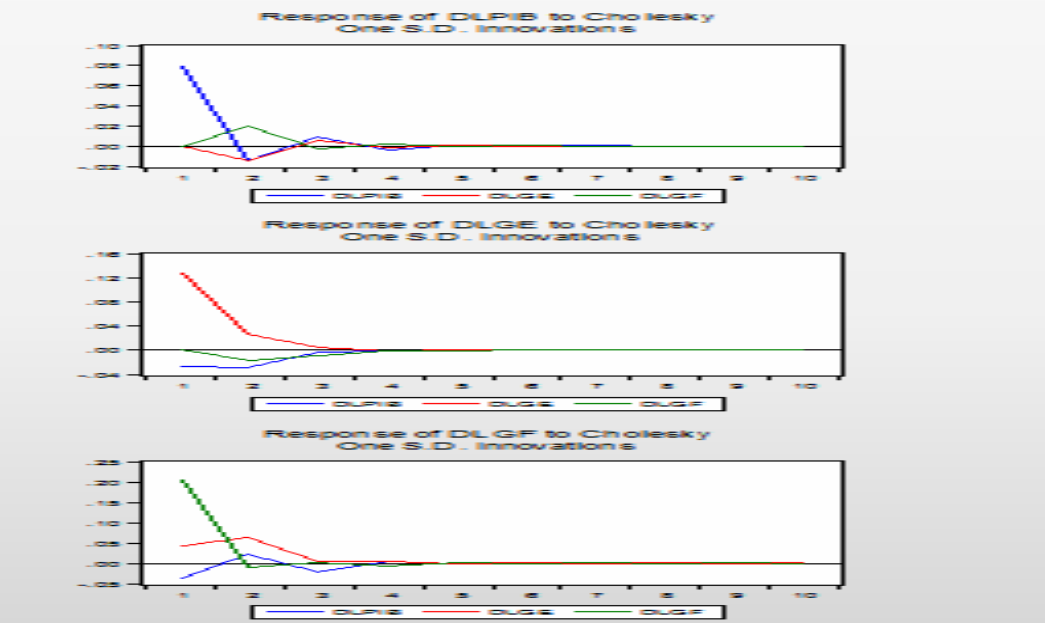


الملحق رقم (02)نتائج تحليل تباين خطأ التنبأ بالنسبة للنموذج VAR

Variance Decomposition of DLGE:

| Period | S.E. | DLPIB | DLGE | DLGF |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.130883 | 4.230608 | 95.76939 | 0.000000 |
| 2 | 0.137538 | 8.296827 | 90.15325 | 1.549926 |
| 3 | 0.138013 | 8.306196 | 89.66769 | 2.026115 |
| 4 | 0.138038 | 8.323434 | 89.64040 | 2.036166 |
| 5 | 0.138039 | 8.324200 | 89.63865 | 2.037149 |
| 6 | 0.138039 | 8.324223 | 89.63857 | 2.037210 |
| 7 | 0.138039 | 8.324261 | 89.63853 | 2.037209 |
| 8 | 0.138039 | 8.324263 | 89.63853 | 2.037211 |
| 9 | 0.138039 | 8.324263 | 89.63853 | 2.037211 |
| 10 | 0.138039 | 8.324263 | 89.63853 | 2.037211 |

Variance Decomposition of DLGF:

| Period | S.E. | DLPIB | DLGE | DLGF |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.212799 | 2.990566 | 4.237915 | 92.77152 |
| 2 | 0.223502 | 3.736514 | 11.95552 | 84.30797 |
| 3 | 0.224679 | 4.713569 | 11.85914 | 83.42729 |
| 4 | 0.224835 | 4.729258 | 11.88699 | 83.38375 |
| 5 | 0.224855 | 4.742862 | 11.88819 | 83.36894 |
| 6 | 0.224858 | 4.744389 | 11.88815 | 83.36746 |
| 7 | 0.224858 | 4.744607 | 11.88822 | 83.36718 |
| 8 | 0.224858 | 4.744652 | 11.88822 | 83.36713 |
| 9 | 0.224858 | 4.744658 | 11.88822 | 83.36712 |
| 10 | 0.224858 | 4.744659 | 11.88822 | 83.36712 |

Cholesky Ordering: DLPIB DLGE DLGF

Variance Decomposition

Variance Decomposition of DLPIB:

| Period | S.E. | DLPIB | DLGE | DLGF |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.079759 | 100.0000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 2 | 0.084838 | 91.57240 | 2.756990 | 5.670606 |
| 3 | 0.085551 | 91.24186 | 3.100021 | 5.658116 |
| 4 | 0.085656 | 91.18787 | 3.118500 | 5.693628 |
| 5 | 0.085673 | 91.17351 | 3.127385 | 5.699104 |
| 6 | 0.085676 | 91.17222 | 3.128202 | 5.699578 |
| 7 | 0.085676 | 91.17192 | 3.128361 | 5.699719 |
| 8 | 0.085676 | 91.17188 | 3.128388 | 5.699735 |
| 9 | 0.085677 | 91.17187 | 3.128392 | 5.699738 |
| 10 | 0.085677 | 91.17187 | 3.128392 | 5.699738 |